ندوة إقليمية حول

المرأة في البرلمانات العربية: تقدّم، ركود أم تراجع؟

مداخلة السيدة النائب سميرة الموسوي
الجمهورية العراقية

9-10 تموز/يوليو 2008
بيروت، لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الاكارم ...

سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته ....

اسعدني واخواتي واخواني في البرلمان العراقي ان يبادر برنامج الامم المتحدة الانمائي مخلصا لمبادئه بعقد ندوة بعنوان (المراة في البرلمانات العربية : تقدم ، ركود ام تراجع ؟) هدفها تحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المراة بشكل مناسب في الانتخابات والبرلمانات العربية .

فهي بحق ستوجد وعلى المستوى الاقليمي والعالمي ارضية للحوار وتبادل المعارف والخبرات حول مشاركة المراة في الحياة السياسية وتمثيلها في المجالس التشريعية . كماانها ستفتح الابواب واسعة لكل المخلصين ومن جميع الاختصاصات لتلمس اسباب زيادات معدلات الفقر والبطالة في المنطقة العربية ووصولها الى اعلى معدل في العالم بما فيه افريقيا جنوب الصحراء .. فضلا عما توفره نتائج هذه الندوة من منطلقات نظرية اضافية ستعتمدها الشخصيات والجهات النسوية في العالم العربي لانتزاع حقوقهن وفرصهن في قيادة الدول والمجتمع .

وينبغي القول بصدد ضعف مشاركة المراة العربية في صنع القرار بمختلف مؤسسات الدولة لاينقصه الدعم التشريعي الديني (الذي جعل حقوق الانسان ضرورة وتوسع فيها) او الوضعي ابتداءا من عام 1948 عند صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان وماتلاه من تشريعات غاية في التفصيل والاهمية حتى وصلت تلك الاهمية قمتها عام 1979م وبجهود الاسرة الدولية باعتماد اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة وتلاه منهاج عمل (بيجنغ) عام 1995 الذي تضمن (مشاركة المرأة وصنع القرار) وعزز ذلك كله تشديد الهدف الثالث في اعلان الالفية وهو تقرير (المساواة بين الجنسين وتمكين المراة) .

وهذه التشريعات ليست بخافية على احد ولاسيما العاملين في مواقع صنع القرار السياسي فهم الذين وافقوا عليها ووقعوا عن انفسهم وحكوماتهم على اعتمادها . الا ان الحال بقيت راكدة على ماهي عليه في معظم الاقطار العربية اما بعض الذين عملوا بشي منه فقد كان بعضهم يضمر نيات غير منسجمة مع المعلن على لسانه والبعض الاخر تبناه بوصفها واجهات سياسية تلمع الصور الشخصية والحزبية .

والحقيقة ان هذا كله وما حصل في واقع تمثيل المراة في البرلمانات العربية يدعو للاستغراب والوقفة التاريخية الجادة لتناقضاته ولاسيماانه يحصل في الالفية الثالثة حيث يتنافس المجتمع الدولي المتقدم ويتفاخر بدخول المراة بتعاظم وتسارع الى معترك الحياة بجميع مفاصلها وبعد ذلك واحدا من اهم مؤشرات التقدم وهوكذلك فعلا.

وبقدر تعلق الامر بنظرتنا لاسباب ضآلة نسبة مشاركة المراة في البرلمانات العربية فاننا نورد الاتي :-

1. ان المرأة ولاسباب خلْقية (جسدية ونفسية وعاطفية) وما يتبعها من سلوكيات طبيعية فان نسبة ميولها الى النشاط السياسي هي الاضعف من مجمل ميولها في نسب مشاركتها في النشاطات العامة .

ولذلك نجدها تشارك وبفعالية في النشاط الاجتماعي حتى تفوقت فيها وقد برزن الكثيرات منهن في اصعدة محلية واقليمية وعالمية .

وفي هذا الجانب نتوقع ان تتصاعد وتائر نسب امتدادها (كماً ونوعا) مما يؤدي في النهاية وعلى مدى ليس ببعيد الى ان واقع هذا الامتداد الاجتماعي الفعال سيدخلها طوعا او قسرا الى مواقع صنع القرار . بمعنى ان تنامي الفعاليات الاجتماعية ونتائجها المؤثرة ستؤدي وجوبا الى تحول او اتساع يفضي في النهاية الى ولوج المراة مواقع صنع القرار ويمكننا القول ان مواقع صنع القرار هي التي ستدعوها الى الولوج .

2. ان ارتفاع نسبة مشاركة الرجال في البرلمانات لايعني في الحقيقة قصورا طبيعيا في الهمة والامكانات لدى المراة . فبصرف النظر عما ذكرناه من عزوف نسبي طبيعي لدى المراة عن المشاركة في النشاط السياسي فانها وبنظرها الثاقب فاضلت بين المشاركة في هذا النوع من النشاط والانصراف الى المشاركة في النشاط الاجتماعي والانساني بما فيه النشاط الاسري (التربوي والتعليمي) . وكان اختيارها متناسبا تماما مع سمو طبيعتها ومستجيبا لما خصها الله به من صفات غاية في القدسية ففضلت بالدرجة الاولى تكريس نشاطها في المجال الاجتماعي والانساني والتربوي . ولهذه الطبيعة والصفة والاختيار جعل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الجنة تحت اقدام الامهات . وقد اعتبر بعض السذج من انصاف الدارسين ومدعي التفقه في الدين هذا الاختيار المتعاظم ضعفا في المراة ليسارعوا الى بناء احكام واهية تساقطت بمرور الزمن كما تساقطوا وسيتهاوى نظامهم الاجتماعي الضيق الذي فصلوه على مقاسات منافعهم وخشيتهم من همة المرأة وقدرتها على التنافس في جميع مفاصل الحياة .

اقول بصرف النظر عن هذا او هذه الاسباب فان نسبة عدد الرجال في البرلمانات او اطلاقيتها يعود سببه الرئيسي الى كرم المرأة وعطائها اللامحدود .فالمراة تعتبر الرجل كل حياتها ولاتفصل – كما يفعل هو احيانا – بين احرازه اي موقع وبين ماتحرزه هي . ولذلك فهي تمنحه وبكرم بالغ وقتها وجهدها واحيانا او في كثير من الاحيان تضحي بفرص تعليمها الاولية او المتقدمة فتمنحه وقتها ليتعلم ويتثقف كما تمنحه جهودها ليستثمرها في تحقيق طموحاته.فكل نسبة مرتفعة للرجال في البرلمانات هي في حقيقتها ارتفاع لنسبة تضحية المرأة وعظمة تضحياتها فنصفها لها وبامتياز . فاذا استخدم الرجل وجوده البرلماني لصالحها فقد وفى جزء من دين يتعذر رده كله ابدا . اما اذا استخدمه في غمط حقها فقد جحد وتنكر لفضل لايدانيه فضل وارتكب مخالفة شرعية وانسانية وقانونية واخلاقية .

ولذلك فان جحود اهمية تضحيات المرأة ادى الى حصول ضررين فادحين احدهما ذاتي والاخر موضوعي

- فالشخصي هو اتهام الرجل بقصور النظر في تقدير اهمية الاسباب التي اوصلته الى مواقع صنع القرار .
- والموضوعي هو اسهامه وباصرار في حرمان وطنه من الاخذ باسباب التقدم لانه حرمه من مشاركة النصف الاخر في عملية البناء التنموي وعلى جميع الاصعدة مع علمه بان ما وصل اليه العالم من تقدم كان من اسبابه الرئيسية دخول المرأة في جميع الميادين ومنها مواقع صنع القرار.ولابد لي ان اشير هنا الى

تقرير مدير عام منظمة العمل العربية لعام (2008) الذي اكد فيه وبأسف بالغ ان نسبة البطالة في الدول العربية هي اعلى نسبة في العالم بما فيه افريقيا جنوب الصحراء .

وان مفردات النسب التي ذكرها السيد احمد محمد لقمان / المدير العام للمنظمة كانت نسبة البطالة بين المتعلمين هي الاعلى ومن بين هذه النسبة ترتفع نسبة بطالة الاناث من المتعلمات .

وبما اننا ذكرنا وبيقين كامل ان المرأة موقعها في جميع الميادين طائعا مختارا فاننا لاندعو الى الانتظار حتى يتحقق ذلك اليقين .

ولذلك نورد مايأتي لتسريع عملية قدوم الدور لكي يحسب لنا فضل التمهيد له واختصار زمن حلوله ولاندع التاريخ يسجل علينا مالايرضي المبادئ والانسانية .

أ- ضرورة النظر في تنقية الخطاب الديني من الشوائب التي اضافها بعض المفسرين او المؤولين حول النظرة المتدنية الى المرأة من حيث ضعف امكانياتها للمشاركة في جميع او معظم الميادين بما فيها مواقع صنع القرار الامر الذي أدى الى ترسيخ نظرة اجتماعية مهزوزة بأمكانات المراة حتى تسللت تلك النظرة وبنسب مختلفة الى الانظمة الاجتماعية العربية . مع ان نظرة الاديان ومنها ديننا الاسلامي الحنيف لاتحد من نشاط المرأة في موقع رغم ورود بعض النصوص التي تَحجَّر عليه البعض ولم يحاولوا تفسيرها بما يناسب واقع العصر . وهي نصوص قابلة للتفسير ولاتقف الموقف الذي اتخذه البعض (اشخاصا وحكومات) ذرائع لوضع الاسلاك الشائكة امام تنامي الاعتقاد العام بضرورة مشاركة المرأة في جميع الميادين .

ومن هنا أدعو برنامج الامم المتحدة الانمائي / البرنامج العالمي لدعم البرلمانات الى تكليف ذوي الحل والعقد في هذا الشأن لاصدار وثيقة متفق عليها بشأن مشاركة المرأة في ادارة الحكم في الدول العربية لتكون حجة واضحة تحتج بها المرأة امام مجتمعها وحكومتها . كما ستكون تلك الوثيقة التي ينبغي لها أن تكون تفصيلية والى ادق الشرايين المعنية مصدرا لاستقرار تذبذب النظرة والى ركون المجتمع الى نظرة دينية موحدة .

ب- ضرورة قيام البرنامج العالمي لدعم البرلمانات بنشر حقائق التناقض بين الخطاب السياسي المعلن للحكومات والتطبيقات العملية . اذ ان بعض الحكومات العربية تعمد الى اعلان مواقف منسجمة تماما مع الاعلانات واللوائح والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية والاقليمية وتتغنى بها في جميع المناسبات وتزوقها في مختلف وسائل الاعلام الا انها في الواقع العملي لاتعمل بها او لاتعمل من اجل توعية المجتمع بها او تنفذ برامج داعمة لها بغية ترسيخها في النظام الاجتماعي . وقد تعمد بعض الدول الى دفع اعلامها بمختلف وسائله الى الربط بين الاغلال والتفكك والفساد في المجتمع وبين تحرير المرأة وتمكينها من تسنم مواقعها في المجتمع والدولة ومنها مواقع صنع القرار – وهذا مانلمس اثاره في تركيبة مفاهيم بعض الانظمة الاجتماعية العربية .

وحسنا فعل برنامج الامم المتحدة الانمائي في عقد ندوته الاقليمية هذه ونشر في (ورقته المفاهيمية) الكثير من الحقائق ونأمل ان يتوسع بها لتتضمن المقارنات بين الاقليمي والعالمي وما أحرزه العالم المتقدم من انتصارات اقتصادية واجتماعية حين ازاح كل العقبات من أمام تقدم المراة وامتدادها الى جميع مفاصل الحياة .

- ضرورة قيام برنامج الامم المتحدة الانمائي بتقديم مذكرة الى الحكومات العربية مضمونها التأكيد على ان نسبة 30٪ كحد ادنى لمشاركة المرأة الفعالة. كما نقترح قيام البرنامج بدعم تأسيس جمعيات فعالة في الدول العربية مهمتها الدفاع عن اعلان ومنهاج عمل بيجنغ وأية أجراءات أخرى من شأنها رفع نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار .
- ضرورة قيام الدول العربة باتباع برامج تنموية اقتصادية واجتماعية مهمتها تمكين المراة من التعليم والتثقيف الى جانب تمكينها اقتصاديا بتوفير فرص عمل متكافئة لها مع برامج تقديم الاعانات . اذ ان بعض الدول العربية ذات الدخول المالية العالية تعمد الى تقديم الاعانات المالية الى المراة على حساب اتباع برامج توفير فرص العمل اللائقة لها وبالتالي ادى ذلك الى ركونها الى تلك الاعانات وهبوط همتها في معترك التنافس على الحصول على فرص العمل التي تمكنها من المشاركة في بناء بلدها واحساسها بقيمتها واهميتها وهذا الواقع اضعف تجربتها الاجتماعية وخبراتها الحياتية العملية وابتعادها عن النشاط السياسي .

وكان لضعف او غياب العمل الجدي ببرامج اقامة المشاريع الصغيرة بمختلف مستوياتها واهدافها احد الاسباب الرئيسة لعدم توافر فرص العمل وارتفاع نسب البطالة . فهذه المشاريع كانت ومازالت احد اهم اسباب التنمية البشرية في العالم اذااقيمت على اسسها العلمية الصحيحة وكما هي عليه في دول العالم المتقدم او الدول الاخذة بزمام التقدم .

- وبخصوص تجربة العراق البرلمانية في العمل بأسلوب التمثيل النسبي للمراة في البرلمان فانها لم تات من فراغ او لمجرد الادعاء في الانتصار للمراة . فالحقيقة هي ان بنية النظام الاجتماعي في العراق ومنذ تاسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي استقرت وبنسب مختلفة على تقبل دخول المراة الى الواقع العملي والنشاط السياسي حتى كانت اول وزيرة عربية في الستينات عراقية هي السيدة (نزيهة الدليمي) رحمها الله وكان احد اهم الاسباب في تشكيل بنية النظام الاجتماعي العراقي هو كثرة الاحزاب المؤمنة بأهمية تسنم المرأة لموقعها في جميع الميادين . وكانت برامج الاحزاب تتضمن هذه المفاهيم وتهتم بضم النساء الى صفوفها . ومما عزز تلك البنية اصرار المراة على اثبات وجودها الفاعل في اي موقع تتسنمه فضلا عن مشاركتها الفعالة في النضال ضد الانظمة السياسية المتسلطة واقتحامها مواقع الخطر جنبا الى جنب الرجل .

وفي العقود الاخيرة كانت برامج الاحزاب والتيارات والجبهات والتشكيلات السياسية الاخرى سواء تلك التي نشأت خارج العراق خشية بطش السلطة السابقة او التي بقيت عاملة في الداخل تتضمن احترام

مشاركة المراة في صنع القرار بل وتوجب مشاركتها فيه لتاكدها من سلامة بنية النظام الاجتماعي العراقي . ولذلك حين تبنى الدستور العراقي الجديد اسلوب تمثيل المراة النسيي وحدده ب(25٪) لم يعترض احد بل طالبت بعض التنظيمات برفع النسبة .

وفي الختام لايسعنا الا ان نتقدم بالشكر الجزيل لبرنامج الامم المتحدة الانمائي – والعاملين فيها ولجميع المشاركين والمساهمين والداعين والحاضرين في هذه الندوة الطيبة ونتمنى لهم ولجهودكم النجاح والتوفيق ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سميرة جعفر الموسوي

رئيسة لجنةالمراة والاسرة والطفولة